

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية****رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠٠٦****بشأن الموافقة على الاتفاقية الإطارية****الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧****بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية****حول تقديم قرض تفضيلى من الصين إلى مصر****رئيس الجمهورية****بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛****قرر:****( مادة وحيدة )**

ووفق على الاتفاقية الإطارية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية حول تقديم قرض تفضيلى من الصين إلى مصر بمبلغ لا يتجاوز أربعمائة مليون يوان صينى رمينبى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٢٧ هـ

( الموافق ١٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٦ م ) .

**حسنى مبارك**

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠٠٧ م)

## اتفاقية إطارية

### بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية

حول تقديم قرض تفضيلي من الصين إلى مصر

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبة منهما في مزيد من تطوير العلاقات الودية والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين ، فقد اتفقتا على ما يلي :

### ( المادة الأولى )

توافق الحكومة الصينية على أن يقدم بنك التصدير والاستيراد الصيني (ويشار إليه فيما بعد بلفظ الدائن) إلى الجهة المحددة من الحكومة المصرية أو المستفيد النهائي للقرض (ويشار إليها فيما بعد بلفظ المدين) قرضاً تفضيلياً (ويشار إليه فيما بعد بلفظ القرض) بمبلغ لا يتجاوز أربع مائة مليون يوان صيني ونميني ، ويمول هذا القرض تنفيذ مشروع تطوير وتأهيل مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات وبناء فندق ملحق به أو المشروعات الأخرى التي قد يتفق عليها من قبل الجانبين ، وعلى أن يتم دفع تكلفة دعم الحكومة الصينية لفائدة هذا القرض مباشرة إلى بنك التصدير والاستيراد الصيني .

### ( المادة الثانية )

أن تكون الشروط الرئيسية للقرض المذكور أعلاه ، على النحو التالي :

١ - مدة القرض (وتشمل مدة الاستخدام والسماح والسداد) لا تزيد عن ٢٠ سنة منها ٥ سنوات فترة سماح .

٢ - معدل فائدة القرض (٢٪) سنوياً .

٣ - تقدم حكومة جمهورية مصر العربية الضمان لسداد القرض المشار إليه

في المادة الأولى من هذه الاتفاقية في الموعد المحدد .

## ( المادة الثالثة )

بعد اتفاق الحكومتين الصينية والمصرية على تنفيذ المشروعات التي يتم تمويلها من القرض المشار إليه في المادة الأولى من هذه الاتفاقية ، يقوم الدائن بمراجعتها وتقييمها . وإذا تم تحويل القرض إلى المستفيد النهائي عن طريق الجهة المحددة من الحكومة المصرية ، تتم المراجعة والتقييم من قبل الدائن والجهة المحددة من الحكومة المصرية .

## ( المادة الرابعة )

يتم التوقيع على اتفاقية الاقتراض الخاصة بالقرض المشار إليه بالمادة الأولى من هذه الاتفاقية بين الدائن والمدين بعد إجازة التقييم الخاص بالمشروعات التي سيتم تمويلها من القرض وبعد دخول هذه الاتفاقية الإطارية حيز النفاذ .

## ( المادة الخامسة )

تقوم الحكومتان المصرية والصينية بمتابعة تنفيذ استخدام القرض في أى وقت والتشاور حول حل المشاكل التي قد تنجم عن تنفيذ هذه الاتفاقية .

## ( المادة السادسة )

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ آخر إخطار كتابي متبادل بين الجانبين يفيد بإتمام الإجراءات الدستورية اللازمة في كلا البلدين ، وتنتهى هذه الاتفاقية تلقائياً إذا لم يتوصل الدائن والمدين إلى اتفاق محدد فيما يتعلق باستخدام القرض خلال مدة ثلاث سنوات من التاريخ المشار إليه .

وقعت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠٦ من أصلين باللغتين العربية والصينية ويحتفظ كل من الجانبين بأصل منهما ولكل من الأصلين ذات الحجية .

عن حكومة

جمهورية الصين الشعبية

( بوه شيلاي )

وزير التجارة

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

( فايزة أبو النجا )

وزيرة التعاون الدولي

**قرار وزير الخارجية**

رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٧

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٣٣) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ بشأن الموافقة على الاتفاقية الإطارية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية حول تقديم قرض تفضيلى من الصين إلى مصر :

وعلى تصديق مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٨ :

**قرر:****( مادة وحيدة )**

تنشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الإطارية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية حول تقديم قرض تفضيلى من الصين إلى مصر .

ويعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١٥

صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط